

تعزيز حق عمل المرأة الريفية في مجال المقاولاتية

Promoting the Right of Rural Women to Work in the Field Of entrepreneurship

تاريخ استلام المقال: 2021/11/23 تاريخ قبول المقال للنشر: 2020/06/14 تاريخ نشر المقال: 2022/06/30

ط.د مبروكة معمري

- جامعة أحمد دراية- مخبر القانون والمجتمع ، (الجزائر)، mselika1982@gmail.com

ملخص:

تناضل المرأة منذ عقود خلت من أجل تحقيق المساواة بينها وبين الرجل في ممارستها للحقوق والحريات في شتى الميادين ومن بين الميادين الأكثر أهمية ميدان الشغل، ومما أن النمو الاقتصادي لأي دولة أصبح مرتبطا بموضوع إدماج المرأة عامة والمرأة الريفية على وجه الخصوص، ودورها في الجانب المقاولاتي الذي يهدف إلى دعم الاقتصاد الوطني. ويعتبر قطاع المقاولات النسوية قطاعا هاما في الاقتصاد الوطني، من خلال مساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتوفير مناصب شغل والقضاء على البطالة، ومن ثم المساهمة في زيادة الإنتاج المحلي وتحقيق التنمية المحلية، إلا إن هذا القطاع يعاني عراقيل وصعوبات عدة خاصة شكل التمويل الذي يقف عائقا أمام تطويره وتعقيد الإجراءات الإدارية، ورغم جهود الدولة في إنشاء عديد الآليات لدعم ومرافقة المشاريع النسوية التي تهدف إلى تطويرها وتنميتها، لذا نحاول من خلال هذه الورقة البحثية مناقشة مدى مساهمة المرأة الريفية المقاولاتية في تحقيق التنمية الاقتصادية الوطنية، من خلال حقها في العمل في المقاولاتية التي كانت حكرا على الرجل إلى وقت قريب.

الكلمات المفتاحية: المرأة الريفية، التمكين الاقتصادي، المقاولاتية، التنمية.

Abstract:

For decades now, women have been fighting for equality between them and men in the exercise of rights and freedoms in various fields, among which the field of employment. The economic growth of any State has become linked to the issue of the integration of women in general and rural women in particular, and their role in the entrepreneurial side that aims to support the national economy. Women's entrepreneurship sector is an important sector in the national economy through its contribution to economic and social development, job creation and the elimination of unemployment, thereby contributing to increase local production and development. However, this sector suffers from many obstacles and difficulties, in particular the form of funding, which is an obstacle to its development, as well as the complexity of administrative procedures despite the State's efforts to establish numerous mechanisms to support and accompany women's projects aimed at their development. Thus, through this research paper, we are trying to discuss the extent to which rural entrepreneurial women contribute to national economic development through their right to work in the entrepreneurship that was until recently the exclusive preserve of men.

Keywords: rural women, economic empowerment, entrepreneurship, development.

مقدمة:

تسعى معظم الاقتصاديات في الوقت الراهن للاهتمام بالمقاولاتية، لما لها من آثار إيجابية على مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية، حيث تتجه البلدان سواء المتقدمة منها أو السائرة في طريق النمو إلى الارتكاز على مهارات أفرادها وقدرتهم على العمل المقاولاتي لتطوير اقتصادياتهم، ومن ثم فقد أصبح الاهتمام بعمل المرأة بوجه عام والمرأة الريفية على وجه الخصوص من بين أولويات الدولة التي وضعت تسهيلات لإدماجها في عالم الشغل، ومع ولوج المرأة مجال العمل المأجور ومباشرتها للعمل المقاولاتي، فرضت نفسها كعنصر فعال في المجتمع في شتى المجالات وأصبحت تنافس الرجل في تخصصات كانت إلى وقت ليس ببعيد حكرا على الرجل، إلا أن توجه المرأة باعتبارها صاحبة المشروع تبقى قليلة في المجتمع من حيث العدد.

وقد عرفت المقاولاتية النسوية في السنوات الأخيرة اهتماما كبيرا وتشجيعا محسوسا، نتج عنه بالضرورة فتح المجال أمامها نظرا لقدرتها على تحقيق نتائج إيجابية ومساهمة فعالة في نمو الاقتصاد، وذلك من خلال تقديم كل الإمكانيات الضرورية للنساء لتمكينهن من إنشاء أنشطتهن الاقتصادية، وفي ضوء ما تشهده الساحة الاقتصادية العالمية من تغيرات احتلت المقولة النسوية دورا كبيرا في دعم الجهود التنموية في كافة الاقتصاديات لاسيما النامية منها.

والجزائر كغيرها من الدول بذلت عدة جهود لترقية دور المرأة عامة والمرأة الريفية خاصة في العمل المقاولاتي إدراكا منها لأهمية المقولة النسوية في تحقيق تنمية اقتصادية وطنية، وذلك بإرساء العديد من الآليات قصد تشجيع الشباب نحو العمل الخاص، حيث أصبح موضوع المقولة النسوية محل اهتمام كبير لدى الباحثين، حيث تعتبر احد الأقطاب التي تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي، وانطلاقا من أن المرأة هي إحدى القوة الدافعة للتنمية وتحقيق النمو الاقتصادي، كان لزاما إشراكها في العمل المقاولاتي، قصد تدعيم النمو الاقتصادي

وقد شهدت السنوات الأخيرة بروز المرأة في عالم المقاولاتية بقوة من خلال إنشائها وامتلاكها لمشاريع مصغرة تعكس كفاءتها وقدرتها، وطموحها للارتقاء بمستوى معيشتها، وبالتالي تحقيق المكانة الاجتماعية والاقتصادية التي تريدها، خاصة لدى المرأة المتواجدة في المناطق الريفية والنائية التي نحن بصدد الحديث عنها والتي تعتبر من النساء المهمشات في المجتمع مقارنة مع نظيرتها في المناطق الحضرية، وتعمل الدولة على تعزيز مكانتها اقتصاديا بدعمها وترقيتها في مجال المقاولاتية، وقد حظيت المرأة الريفية باهتمام كبير على المستوى الوطني والدولي، وذلك بإحياء اليوم العالمي للمرأة الريفية، كونها مناسبة تعرض فيها ما حققته من منجزات باعتبارها مزارعة وراعية ماشية وصاحبة أعمال، من أجل تحقيق تنمية محلية متوازنة عن طريق إنعاش المجتمعات الريفية. وخلق المزيد من مناصب الشغل، والقضاء على البطالة.

من أجل الإجابة عن مجموعة أسئلة تشكل إشكالية هذه الورقة البحثية وهي: كيف تساهم المقاولات النسوية الريفية في تحقيق التنمية الاقتصادية؟، وما هو واقع مساهمة المرأة الريفية في تحقيق التنمية المحلية؟، وما مدى تعزيز مشاركة المرأة الريفية في رفع رهانات التنمية؟، وما مدى مساهمة الدولة في تعزيز مكانة المرأة الريفية اقتصاديا من خلال البرامج المتاحة لذلك؟، وما هي الصعوبات التي تواجه المرأة الريفية وتعيقها وتحد من مساهمتها في مجال التنمية؟.

ولقد تم الاعتماد على المنهج التحليلي الملائم لذلك، باعتباره أكثر ملائمة لمعالجة الورقة البحثية. وذلك ما سوف نعالجه في هذه الورقة البحثية التي سوف يتم تقسيمها إلى أربع محاور رئيسية :

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للمرأة الريفية

المبحث الثاني : التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية

المبحث الثالث: الجهود المبذولة لترقية المرأة الريفية المقاولاتية في الجزائر

المبحث الرابع: الصعوبات ومعوقات المرأة الريفية المقاولاتية

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للمرأة الريفية

تعد المرأة الريفية من الفئات الهشة في المجتمع، والتي تعاني التهميش والإقصاء من المشاركة في الحياة العامة، وتحقيق استقلالية في إبراز مقوماتها في المجال التنموي، رغم مشاركتها الى جانب الرجل في القيام بأعمال مختلفة قد تكون شاقة سواء في المجال الفلاحي أو الصناعي التقليدي، وتعمل الدولة على تعزيز مكانتها اقتصاديا واجتماعيا من خلال إشراكها في مختلف جوانب الحياة، ومن ثم فقد كانت هذه المسألة مثارا للجدل خاصة عندما يتعلق بمسألة الحقوق والحريات، وبالنضال الطويل والمستمر للمرأة تم تكريس جملة من الحقوق لصالحها وصولا إلى تقرير مساواتها بالرجل، وسوف نتطرق في هذا المبحث إلى تعريف المرأة الريفية، وبيان خصائصها ومميزاتها وواقعها في الجزائر.

المطلب الأول: تعريف المرأة الريفية

للوصول إلى مفهوم المرأة الريفية وسماتها علينا بداية معرفة معنى الريف، هذا المصطلح الذي يظل نسبيا ومتغيرا من دولة لأخرى في آن واحد، إلا أن المتعارف عليه لحد الاتفاق أن الريف هو تلك المنطقة القائمة أساسا على الفلاحة كنشاط اقتصادي أساسي، ومن ثم فالمرأة الريفية هي تلك المرأة التي تعيش في الوسط الريفي وتمارس الفلاحة كنشاط اقتصادي أساسي لها، مع قيامها ببعض الأعمال الحرفية البسيطة لتؤمن لنفسها دخلا ماديا يساعدها على كفالة عائلتها أو مساعدة الزوج على مجابهة ظروف الحياة¹.

¹ - بن عبادة سماح، نساء الأرياف منتجات الحياة والغذاء كادحات منسيات، مجلة العرب الأسبوعي، بريطانيا، لندن، السنة 37، العدد 9899، الأحد 26 أبريل 2015. ص 20.

في حين ترى الأستاذة بهيجة حسين أن المرأة الريفية ليست المرأة التي تعيش في الريف، لأن الريف يضم نساء يشتغلن أعمالا لا ترتبط ارتباطا مباشرا أو غير مباشر بالزراعة وخصائص اقتصاد الريف، بل المرأة الريفية في نظرها هي تلك المرأة التي تعمل بيدها في مجال الزراعة سواء كانت منفردة مستقلة، أو مشاركة لزوجها أو أبيها، أو بالإضافة إلى دورها شبه المنفرد في محيط الأسرة بالنسبة للثروة الحيوانية والداجنة والعمليات الإنتاجية المرتبطة بها (2012)،¹

كما اعتبرت كذلك تلك المرأة " التي تقيم وتعمل غالبا في المناطق الزراعية والساحلية والجبلية ويشمل هذا التعريف المرأة التي تمارس عملا بأجر أو بدون أجر والتي تزاول عملا زراعيا، وتقوم بإدارة شؤون الأسرة المعيشية ورعاية الأطفال وغير ذلك من الأنشطة والصناعات المنزلية، حيث تعتمد على الموارد الطبيعية (الجمعية العامة للأمم المتحدة لمجلس حقوق الإنسان، دراسة نهائية للجنة الاستشارية للمجلس حقوق الإنسان بشأن المرأة الريفية والحق في الغذاء، دورة 22 د م 27 ديسمبر (2012).

وتعتبر المرأة الريفية جزءا من المجتمع لذلك لا بد من الاهتمام بها وتفعيل دورها باعتباره شريكا رئيسيا وهدفا لعملية التنمية المتكاملة والمستدامة، كما أكد تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة المنعقد في بيجن عام 1955 "إن البشر هم محور اهتمام التنمية المستدامة، ولهم الحق في حياة صحية ومنتجة في وئام مع الطبيعة، وللمرأة دور أساسي تضطلع به في إيجاد أنماط للاستهلاك والإنتاج، وتحقيق تنمية مستدامة وسليمة بيئيا إضافة إلى نهج مستدام وسليم لإدارة الموارد الطبيعية، وهو ما أكدت عليه كذلك اتفاقية سيداو " اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة " في التركيز على مشاكل المرأة الريفية والأدوار المهمة التي تؤديها في تأمين أسباب البقاء اقتصاديا لأسرتها بما في ذلك عملها في قطاعات الاقتصاد غير النقدية حسب المادة 14 منها والخاصة بالمرأة الريفية².

ومن هذا المنطلق على مستوى الدولي جاءت حقوق المرأة الريفية لتؤكد على أهمية المساواة في الحقوق كما هي في المسؤوليات والواجبات، وضرورة معالجة جميع أشكال التمييز بين المرأة والرجل، وتحقيق حياة أفضل ومستوى معيشي بوضع المرأة في المكان اللائق بها في المجتمع الريفي، باعتبارها

¹ بهيجة حسين ، "المرأة الريفية بين الأوضاع الاقتصادية والتمهيش السياسي، سبتمبر 2012، ورشة عمل المرأة المصرية وصنع القرار، المركز الوطني لاستقلال القضاة والمحاماة، القاهرة، مصر، ص25

² اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، التي اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة وعرضتها للتوقيع والتصديق والانضمام بالقرار رقم 34-180 المؤرخ في 18 ديسمبر 1979، تاريخ النفاذ 03 سبتمبر 1981 طبقا لأحكام المادة 27.

فردا من أفراد الأسرة وشريكا مع الرجل داخلها وخارجها، إضافة إلى الدور الاقتصادي المتمثل في الأنشطة الزراعية وغير الزراعية.¹

وفي الآونة الأخيرة على المستوى المحلي في الجزائر ظهر مصطلح جديد في خطاب السلطات العمومية تجاه واقع وإدارة التنمية المحلية بعنوان "مناطق الظل" ويعود الفضل إلى إرادة السيد رئيس الجمهورية لتحسين ظروف القاطنين في المناطق النائية المعزولة والمحرومة في القرى والأرياف والمناطق الجبلية، بإطلاق برامج لترقية المرأة الريفية بمناطق الظل، وذلك ببرامج الدعم الفلاحي ومساعدة المرأة الريفية على القيام بدورها في المجتمع، ومساعدتها على اكتساب شهادة تمكنها من دخول عالم الشغل. ولعل قضية مشاركة المرأة ومساهمتها في مختلف نشاطات المجتمع لم تعد مجالا للمناظرة، بل إن الواقع وسير الأحداث يفرضها حقيقة موضوعية، فالمرأة الريفية والبدوية في بلادنا تقوم ببعض الأعمال الزراعية وبعض الحرف المنزلية والصناعات اليدوية، كما أنها دخلت سوق العمل في عدد من القطاعات الاقتصادية الحديثة في العواصم والمدن، ومن هنا كانت ضرورة انخراط النساء في سوق العمل كلما سار ركب التنمية وتوسعت ميادين العمل في المجتمع.²

وعليه فالمرأة الريفية هي تلك المرأة التي تعمل في المناطق الزراعية وتمارس العمل الزراعي أو غير الزراعي لمساعدتها في إدارة الشؤون الأسرية، وتعمل على استغلال الموارد الطبيعية لمساعدة نفسها أو أسرتها في مجابهة ظروف المعيشة في الحياة.

المطلب الثاني: مميزات المرأة الريفية

تتميز المرأة الريفية عن غيرها من نساء المدن بمجموعة من المميزات، ولكن مع الاهتمام التي لقتها من طرف الدولة لتوفير ظروف العيش الكريم لسكانه من أجل الحد من ظاهرة النزوح نحو المدن، من خلال انتشار المدارس لجميع الأطوار التعليمية مما مكن المرأة من دخول سوق العمل بمختلف مجالاته، وإنشاء مشاريع خاصة كالمقاولاتية، والاستفادة من فرص الدعم التي خصصتها الدولة في ميادين شتى بواسطة مجموعة المؤسسات التي تم إنشاؤها لدعم الشباب والمرأة الماكثة بالبيت كالوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، والوكالة الوطنية للقرض المصغر... الخ، ومن الخصائص التي تميزها :

- ظروف العمل التي تميز المرأة الريفية التي تشتغل بالزراعة وتربية الأغنام، ويتميز العمل في هذا المجال بالمشقة والصعوبة، وقد يصل إلى العمل مقابل أجر سواء في الفلاحة التقليدية أو العمل في المستصلحات الفلاحية الصغرى أو الكبرى، هذه الأجور التي تكون في غالبية الأحيان متدنية، ولا تفي

¹ - منال محمود المشني، حقوق المرأة بين المواثيق الدولية وأصالة التشريع الإسلامي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، الطبعة الأولى 2011، ص 234.

² - زينب منصور حبيب، الإعلام وقضايا المرأة، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، الطبعة الأولى 2011، ص 106.

بالغرض المطلوب لاحتياجاتها، إضافة إلى عدم تأمين العاملات في هذا المجال، وقد يكون العمل موسميا حسب احتياجات رب العمل ودون تأمين في غالب الأحيان¹.

- استغلال صوت المرأة الريفية انتخابيا، وما يزيد الأمر سوء أن الأمر ينطبق على المرأة الريفية بشكل عام سواء كانت أمية أو لها حظ من التعليم، فصوتها يستغل لصالح السلطة الحاكمة أو لصالح السلطة الأبوية، أو لصالح الأعراف والتقاليد².

- انتشار الأمية والجهل وعدم الوعي لدى الكثير من النساء الريفيات، غير أنه في الوقت الحالي ونتيجة لبرامج محو الأمية الذي تبنته الدولة، وكذا انتشار المدارس القرآنية التي ساهمت في القضاء على الجهل والأمية.

المبحث الثاني: التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية

أضحى القول بأن وضع المرأة الريفية في مجتمع ما هو المرأة العاكسة لنمو ذلك المجتمع حقيقة أصبح ينادي بها الجميع، وواقع فرض نفسه بفعل الزمن، فمكانة المرأة يعد معيارا مهما يوضح درجة تقدم أي مجتمع، وقياس حركة تفاعله مع معطيات العصر الحديث بكل ما يحمله من قيم ومبادئ، حيث تزايد في العقود الأخيرة الحديث عن دور المرأة وضرورة تحقيق تمكينها هي في المجتمعات ما جعل الهيئات والمنظمات الدولية تتسابق من أجل عقد المؤتمرات والقيم للمناداة بضرورة اشتراك المرأة في التنمية لأنها تشكل نصف قوة المجتمع وتعطيل هذه القوة يعني اختزال نصف موارد المجتمع وتجميدها³.

فالجزائر في ظل التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الجديدة التي يشهدها العالم، أصبحت بحاجة إلى إيجاد بديل للموارد النفطية من خلال تنمية القطاع الفلاحي الإنتاجي والصناعي، وأصبح من الضرورة بمكان الاعتماد على كل طاقات المجتمع بما فيها المرأة، والاستثمار في إمكانياتها وخاصة المرأة الريفية، التي تعتبر قوة فعالة ودافعة بعجلة النمو الاقتصادي إذا لقيت الدعم والمرافقة من الدولة، لذلك ولأهمية مشاركتها حاولت الدولة تبني عدة برامج وتجسيد عديد المشاريع من أجل توسيع مشاركة المرأة الريفية في كل الجوانب الحياتية، وكذا تحقيق تمكينها على مختلف الأصعدة، حيث أصبح الحديث عن المرأة وضرورة تحقيق تمكينها الاقتصادي هو الأرضية الأساسية لبناء مجتمعات اقتصاديا تنافسية ومتينة بشكل مستدام⁴.

¹ - بهيجة حسين، المرجع السابق، ص 04، 03.

² - عسري احمد، يامة ابراهيم، رهانات تعزيز تمثيل المرأة الريفية الجزائرية في المجالس المنتخبة، دفاثر السياسة والقانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، ورقة، المجلد 12، العدد 02(2020)، ص 220.

³ - سلامي منيرة، قريشي يوسف، التوجه المقاتلاتي للمرأة في الجزائر، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، ورقة، المجلد 08، العدد 08، ص 181.

⁴ - سلامي منيرة، قريشي يوسف، نفس المرجع، ص 183.

وإشراك المرأة الريفية في مجال التنمية الاقتصادية ودعمها، وإقحامها في مسار التنمية من شأنه إتاحة الفرصة لنصف الطاقة المنتجة من تحقيق الدور المنوط بها في المجتمع، والنهوض بالمرأة الريفية وتمكينها من شأنه استعادة مكانتها الحقيقية من خلال تفعيل دورها وتوسيع آفاقها عبر مختلف البرامج المسطرة في هذا الإطار، والتي يجري تنفيذها ميدانيا على أكثر من صعيد، كتمكينها من الاستفادة من المشاريع الاستثمارية، كخلايا النحل وماكينات النسيج وتربية الدواجن لضمان الاكتفاء الذاتي، وزيادة وتحسين مهارات المرأة الريفية ومعارفها التي تمكنها من المنافسة في سوق العمل وزيادة مشاركة المرأة في تنظيم وإدارة المشروعات وتحقيق المساواة النوعية.

كما تعتبر المرأة الريفية المحرك الرئيسي للبنين الاقتصادي للمجتمع، لذلك فكل سياسة أو برنامج يتم تسطيره للتنمية الريفية يتأثر تنفيذه لا محالة بدور المرأة الريفية، ومن خلال فتح مجال المقاولاتية أمام هذا النوع من النساء من خلال تثمين دورهن داخلها، وذلك من خلال الأمور التي يمكن على بساطتها أن يكون لها دور مهم للغاية في دعمها، بتدعيم الخبرات في مجال التأثير وترقية معارف ونشاطات النساء الريفيات وتنوعها.

وقد كان محور ولوج النساء الريفيات إلى سوق العمل، بتيسير الحصول على التمويل لتعزيز تمكينهن وترقيتهن من بين أهداف الدولة ذات الأولوية في مشاريع التنمية الريفية، وذلك يساعدها على الخروج من عزلتها ويجعل منها عامل حقيقي لتنميتها وترقيتها وإشراكها في كل مشاريع المجتمع وخاصة مجال المقاولاتية لتحقيق أهداف تنمية ريفية من أجل إعادة التوازن وإبراز الدور الاقتصادي للريف أمام المجتمع الحضري للمدينة، ولتحسين المستوى المعيشي بكل أبعاده للحد من مشاكل الريف وتحقيق توازن بينه وبين المناطق الحضرية، والقضاء على الفقر، والنهوض بالمرأة الريفية لكي تضطلع بمسؤولياتها في المجتمع على اعتبار أنها تمثل نصف المجتمع، وهي المسؤولة عن رعاية جميع أفراد الأسرة، كما تهدف برامج التنمية الريفية إلى النهوض بالمرأة الريفية وتعليمها وتنقيفها ومحو أميتها، مقارنة بنظيرتها في المدينة، وكذا الاهتمام بالمشروعات الإنمائية الأكثر أهمية والتي يمكن أن تحقق نتائج سريعة وملموسة بحكم معاناة المجتمع¹.

وتعتبر المقولة النسوية أحد أبرز مداخل التمكين الاقتصادي للمرأة عامة والريفية على وجه الخصوص، وهي حقيقة أصبحت تنادي بها التقارير الدولية ويدعمها الواقع المعاش، الذي يؤكد على حقيقة هذه القوة الكامنة التي تستطيع المرأة إبرازها إذا ما أُتيحت لها الفرصة لذلك من خلال برامج طموحة يتم تسطيرها لتحقيق تلك الغاية.

¹ - بن فرج زويونة، بن ضيف حفيضة، التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية من الآليات الناجحة لاستقرار الاقتصاد الوطني عرض تجربة ولاية برج بوعرييج"، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، جامعة محمد بوضياف، الجزائر، المسيلة، المجلد 02، العدد 01، مارس 2018، ص 367.

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للمقاولاتية النسوية

اهتمت معظم البلدان بالمقاولاتية النسوية باعتبارها احد مصادر النمو لخلق مناصب الشغل، وبدخول المرأة عالم الشغل فقد أضى دورها بارزا في دفع عجلة النمو والتنمية في البلاد، وبخوضها تجربة المقاولاتية أصبحت رائدة في أكثر من موقع، واستطاعت أن تتحدى كل العقبات وتبرز كفاءاتها في مجال العمل، وهو ما ساهم إلى حد كبير في تقليص الفجوة بينها وبين الرجل سعيا لتحقيق المساواة بينهما، حيث أعطى اهتمام كبير للمرأة الريفية للمشاركة في التنمية المحلية من خلال تفعيل دورها ودعمها من خلال التكوين والمرافقة .

وللمساهمة في تعزيز التمكين الاقتصادي والاجتماعية للنساء الريفيات تم التركيز على تطوير المقاولاتية النسوية لا سيما تلك الموجهة للمرأة الريفية، من خلال تعزيز آليات دعمها بمختلف البرامج والجهود، والتنسيق مع مختلف القطاعات لتنشيط منتجاتها الإبداعية وتمكينها من بلوغ جودة عالمية، وقد تم اتخاذ جملة من الإجراءات الميدانية لدعم النشاطات التي تقوم بها المرأة في عالم الريف مثل استخلاص الزيوت العطرية والنباتية والطبية واستغلال زيت التين الشوكي، وتمكينها من عرض منتجاتها في صالونات ومعارض على مستوى القطر الوطني.

كما تعد المقاولاتية لدى النساء الريفيات أحد أهم السبل للحد من ظاهرة اللامساواة، وتحسين ظروفهن واقتراح الحلول لتمكينهن من ولوج عالم المقاولاتية للنهوض بالمرأة الريفية وتمكينها من استرداد مكانتها الحقيقية من خلال تفعيل دورها وتوسيع آفاقها عبر مختلف البرامج المسطرة في هذا الإطار، وسوف نتطرق في هذا المحور إلى تعريف المقاولاتية النسوية وبيان خصائصها وواقعها في الجزائر .

الفرع الثاني: تعريف المقاولاتية النسوية

تعتبر المقاولات كغيرها من المهن التي تتطور مع تطور العلم والتكنولوجيا، وهي مهنة ذات أسس وقواعد ثابتة تفرض على من يمارسها التقيد بهذه الأسس والعمل بموجبها، كي يضمن لنفسه التقدم والنجاح والرياح الذي يبتغيه، وتعرف المقاولاتية على "أنها نشاط أو مجموعة من الأنشطة والسيرورات التي تدمج لإنشاء وتنمية مؤسسة أو بشكل أشمل إنشاء نشاط معين"، وهي أيضا "تلك الأفعال والعمليات الاجتماعية التي يقوم بها المقاول لإنشاء مؤسسة جديدة أو تطوير مؤسسة قائمة في إطار القانون السائد من أجل إنشاء ثروة من خلال الأخذ بالمبادرة وتحمل المخاطر ولتعرف على فرص الأعمال وتجسيدها على أرض الواقع"¹.

¹ - توفيق خذري، عماري علي، المقاولاتية كحل لمشكلة البطالة لخريجي الجامعة، دراسة حالة لطلبة جامعة باتنة، ورقة مقدمة في الملتقى الدولي حول "إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة"، المنظم من طرف مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، الجزائر، المسيلة، المنظم خلال الفترة 15-16 نوفمبر 2011، ص 08.

أما التعريف القانوني للمقاول في قانون الشغل فهي "عدد من الأجراء يباشرون نشاطا مشتركا تحت إشراف عضو أو هيئة لها سلطة الإدارة، وهي تقوم على عمال للتنفيذ وسلطة إدارية وأجراء مكلفون بتحقيقه. فالمقاول تضم رأس المال والعمل وتكون وحدة اقتصادية لإنتاج السلع والخدمات قصد المبادلة"¹. ومما سبق فقد تم تعريف المقاول النسوية على أنها : "العملية التي تقوم من خلالها امرأة أو مجموعة نسائية بإنشاء واستغلال الموارد الاقتصادية والاجتماعية بما في ذلك المادية بطريقة منظمة لتوفير السلع أو الخدمات للسوق (العملاء) لتحقيق الربح"².

كما تعرف بأنها كل امرأة سواء كانت لوحدها أو برفقة شريك أو أكثر أسست أو اشترت أو تحصلت على مؤسسة عن طريق الإرشاد فتصبح مسؤولة عنها ماليا وإداريا واجتماعيا، كما تساهم في تسييرها الجاري، كما أنها شخص يتحمل المخاطر المالية لإنشاء أو الحصول على مؤسسة تديرها بطريقة إبداعية، وذلك عن طريق تطوير المنتجات ودخول أسواق جديدة."

كما تعرف على أنها "تلك المرأة التي تمتلك خصائص ومميزات معينة تتحمل خطر القيام بالأعمال التجارية لحسابها الخاص، وهي تلك المرأة التي تملك روح المبادرة والمخاطرة وتتحمل المسؤولية وتتعامل بمرونة وبمهارة في التنظيم ، وثقة من قدراتها وإمكاناتها، هدفها النجاح والتفوق.

فالمقصود بالمرأة المقاول تلك المرأة التي تسعى إلى التمكين الاقتصادي من خلال خلق مقاولتها الخاصة وتمتلك روح المبادرة والمخاطرة، وتكون مؤهلة لإدارة مقاولاتها واتخاذ قراراتها وتمتلك خصائص ومميزات ومرونة وثقة في النفس ومهارة في التنظيم، تمارس نشاطات اجتماعية لحسابها الخاص وبشكل قانوني³.

ويعتبر التعريف الأكثر شمولاً، الذي يعتبر المرأة المقاول على أنها كل امرأة قامت باستغلال فرصة سوقية ما، أو لديها القدرة والإبداع لتحويل أفكارها إلى مشروع مهما كان حجمه، وسهرت على نجاحه وتطويره وتحملت المخاطر المتعلقة به كما تساهم في تسييره اليومي، فقد أصبح معروفا وفي العالم اجمع انه لا يمكن تحقيق التقدم والتطور بإقصاء المرأة التي تمثل نصف المجتمع، كما أن ضعف مشاركة النساء في الحياة العملية يختلف حسب الجهات والبلدان، والذي يعكس تأثير العوامل الديموغرافية والاجتماعية والثقافية والسياسية. وعليه نستنتج من خلال هذه التعريفات :

– أن كلمة مقاول تشمل الجنس النسوي اللواتي يمارسن مهنة المقاولاتية

¹ -خالد كواش، بن قمجة زهرة، المقاول النسوية في الجزائر : الأهمية الواقع والتحديات (دراسة استطلاعية)، مجلة المانجير، المدرسة العليا للتسيير والاقتصاد الرقمي، الجزائر، المجلد 02، العدد 01، ص 30.

² - سلامي ، منيرة ، قريشي ، يوسف، المرجع السابق ، ص 35.

³ -عابوي الزهرة، المسارات الاجتماعية والثقافية للمرأة المقاول وعلاقتها باختيار النشاط الاجتماعي دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات المصغرة- ولاية سطيف" ، مذكرة ماجستير، تخصص علم الاجتماع ، جامعة محمد لمين دباغين، الجزائر، سطيف 02، السنة الجامعية 2014/2015، ص 11.

- كل امرأة مستقلة بذاتها وتتحكم في اتخاذ قراراتها وتدير مقاوله (مؤسسة) لحسابها الخاص.
- كل امرأة أنشأت مقاوله بطريقة مبتكرة ومبدعة.

الفرع الثاني: خصائص المقاولاتية النسائية

تعتبر المرأة المقاولاتية تلك المرأة التي تنظم وتملك وتحمل مخاطر مشروعها التي تديره، وبالتالي لا بد أن يتوفر في شخصها خصائص ومميزات تمكنها من التوفيق في إدارة أعمالها ومن أهم الخصائص والشروط التي يجب أن تتوفر في المرأة المقاوله¹:

1-الخصائص الاجتماعية:

- توفر بيئة أسرية تشجعها على الاستمرار.
- القدرة الكبيرة على التوفيق بين حياتها الخاصة ومسؤوليتها اتجاه المقاوله.
- المرونة في التعامل مع العنصر البشري باعتباره أهم مورد في المقاوله فلا بد أن تتوفر في المرأة المقاوله خاصية القدرة على التعرف على مواطن القوة لكل عامل ثم استخدامها لتحفيزه وتوجيهها في خدمة أهداف المقاوله، هذا على الصعيد الداخلي، أما على الصعيد الخارجي فلا بد أن تتوفر فيها صفة المنسق بين المريدين والزبائن والمجتمع المحيط بها.
- الخصائص الذاتية:

- القدرة على تحقيق النجاح أي لا بد أن يتوفر عامل التفاؤل المدعم بأسس واقعية مدروسة
- توفير روح المبادرة ونقصد به إن المرأة المقاوله إذا أرادت أن تبرز في عملها لا بد أن يكون تمتلك صفة البحث عن الفرص الجديدة وما تقدمه من إضافات
- التمييز والكفاءة في مجال العمل : فمن المهم أن تمتلك المرأة المقاوله عنصر الثقة في قدراتها وإمكانياتها وان يكون لها إلهام كافي بالعمل الذي تنشط فيه المقاوله .
- توفر روح المخاطرة : الرغبة في المخاطرة المعقولة، ونعني بها امتلاك القدرة على المخاطرة لكن بشرط أن تكون مبنية على أسس مدروسة، قد لا تقنع الآخرين لكنها ترى إن أهدافها معقولة ومقنعة وممكنة التحقيق.

- القدرة على تحمل المسؤولية والرغبة في الحصول عليها وحسن استغلال الفرص.

-الخصائص التنظيمية :

- امتلاك خاصية القدرة على التحكم في الوقت و إدارته
- المهارة في التنظيم : لا بد أن تأخذ بعين الاعتبار التوافق الذي يجب أن يحدث بين مهارتها ومواصفات العمل ونوعية النشاط.

¹-خالد كواش، بن قمجة زهرة، المرجع السابق، ص 30 و31.

4- الخصائص الذهنية:

- سرعة الفهم والاستيعاب: بما أن صاحبة المقولة هي من تصنع خططا تنافسية لمقاولتها، إذ تعتبر منبع الأفكار الجديدة، مما يتطلب قدرة كبيرة على رؤية المشروع.

5- الخصائص التعليمية:

- مستوى تعليمي مقبول لأنه من العوائق المهمة التي تحول دون تحقيق الهدف.

2- دوافع العمل المقاولاتي النسوي:

يصنف koren "كوران" النساء المقاولات حسب الدوافع إلى :

1- النساء المقاولات بدافع الضرورة (الحاجة) : واللواتي قمن بإنشاء مؤسساتهن أو مشروعاتهن للتهرب من مشكلة البطالة، وهذه الفئة لها نسبة منخفضة من الخبرة.

2- النساء المقاولات بدافع اختياري: يمتلكن نسبة عالية من الخبرة المهنية، وإتجاهن للمقولة ما هو إلا رغبة لمواصلة النمو.

3- النساء المقاولات اللواتي يردن التكامل : وذلك بغية تحقيق التوازن والتكامل بين الحياة الشخصية والحياة المهنية ، من أجل تحقيق رغبات أسرية تطمحن إليها.

وعليه نستنتج من ذلك أن هناك نساء يردن إثبات أنفسهن في مجال الحياة الشخصية والحياة العملية للوصول إلى تحقيق أهدافهن وغايتهن.

المطلب الثالث: واقع المقولة النسوية في الجزائر

احتلت المقاولاتية النسوية دورا كبيرا وفعالا في عملية التنمية الاقتصادية في مختلف دول العالم، والجزائر كغيرها من البلدان أدركت أهمية تحريك عجلة المقاولاتية النسوية، التي تعد من بين الحلول المفضلة لمواجهة البطالة ومن بين الآليات لتعزيز إدماج المرأة وتفعيل مساهمتها في التنمية، وسعت إلى تذليل مختلف العقبات التي تقف عائقا لتحقيق تلك الغاية، وذلك من خلال الخطط التي وضعتها الجزائر لتحسين دور المرأة عامة والمرأة الريفية خاصة، على جميع الأصعدة بدءاً من الإصلاحات التشريعية التي قامت بها، ووصولاً لأهم الآليات المؤسسية المرساة لتسهيل الاهتمام بدور المرأة.

فاهتمام الجزائر بإشراك المرأة في الحياة الاقتصادية كان مع بداية الألفية الجديدة، باعتبارها تمثل نصف المجتمع، ورفع مستواها وقدراتها وإدماجها في النشاط الاقتصادي لتساهم في تحقيق التنمية المستدامة بتقليص الفقر والبطالة¹.

¹ - بوزيدي، سعاد، طالب، دليل، "محددات نمو المقولة النسوية الصغيرة والتنمية الاقتصادية في الجزائر"، مجلة institution et le developpement، جامعة أبو بكر بلقايد، الجزائر، تلمسان، المجلد 2، العدد 01، سبتمبر 2015، ص 146.

وقد أصبحت المرأة الجزائرية عنصرا فعالا خارج الإطار التقليدي، خاصة بعد ولوجها عالم المقاوالتية، فبالرغم من ضالة نسبة مشاركتها في أعمال المقاوالتية وإدارة الأعمال بالمقارنة مع الرجال، إلا أن أرقام السنوات الأخيرة تشير إلى قفزة نوعية في مساهمتها في عدد من المجالات المقاوالتية المتميزة.

وتشير إحصاءات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر التي تعد قبلة للنساء إلى نسب عالية للمشاركة النسوية في مشاريع المقاوالتية، وقد دخلت المرأة مختلف الميادين الاستثمارية - حتى التي كانت حكرًا على الرجال - وهناك نسوة مقاولات نجحن حتى في مجال التصنيع بالنظر لما تفرضه سوق المقاوالتية في الجزائر من منافسة، ويبقى دور العديد من المنظمات والجمعيات قائما لدعم خطوات المرأة في هذا المجال الجديد الذي أصبح يجذب كل عام المزيد من النساء الطموحات.

حيث تقوم العديد من الجمعيات على غرار الجمعية الجزائرية للنساء رئيسات المؤسسات بمرافقة ودعم الراغبات في ولوج المقاوالتية من النساء، لاسيما اللاواتي تخرجن من الجامعات الجزائرية بأفكار استثمارية، فالتكوين أول خطوة لا بد من تقديمها للمرأة المقاوله الراغبة في الاستثمار، بالإضافة إلى مهمة الإعلام بأهم الأجهزة الداعمة والمرافقة على مستوى كل الهيئات الإدارية من أجل نجاح المقاوله النسوية وهي المهمة الصعبة التي يجب أن تشارك فيها كل الفعاليات الراغبة في تحويل وتقويم صورة المرأة الجزائرية المقاوله.

فواقع المقاوله النسوية في الجزائر يؤدي بنا إلى القول أن نسبة انخراط المرأة مازال منخفضا بالرغم من التطور الذي شهدته في السنوات الأخيرة وتتوزع بالخصوص على قطاعات النسيج والأعمال العقارية والخدمات، وقد عرفت مؤخرا توجهها نحو القطاع الصناعي والاستيراد والتصدير، غير أنه وعلى الرغم من الآليات التي توفرها الحكومة لتشجيع روح المقاوالتية لدى الشباب عموما، وحاملي الشهادات من الجنسين خصوصا، فقد استمرت النساء بكثرة لاسيما في مجالات الصناعات الغذائية والخياطة والألبسة والصناعات التقليدية.

يجب القول إن المشاريع النسوية في الجزائر عرفت طريقا إلى النجاح عبر تجارب رائدة تدل على قدرة المرأة في اقتحام عالم المقاوالتية الذي ظل لفترة طويلة حكرًا على الرجال تحولت المرأة من عاطلة عن العمل إلى صاحبة مشروع بتوظيف أشخاص آخرين.

وعليه يجب إعطاء أهمية للمرأة المقاوالتية وتحفيز النساء على اقتحام هذا المجال فالمقاوله تسمح بالاستقلالية والانفتاح على المحيط والتعرف على الناس وعلى تجارب الآخرين، وهو ما يسمح بالتطور الدائم والبحث باستمرار عن الجديد وعدم الجمود، وتسهيل المبادرات النسائية في هذا المجال.

المبحث الثالث: الجهود المبذولة لترقية المقاوله الريفية في الجزائر

دفع الاهتمام الذي خصته الجزائر للمقاوالتية بواضعي السياسات لإرساء العديد من الآليات التي تسمح بإدماج المرأة في النشاط الاقتصادي، ومن بين هذه الآليات نجد مختلف هيئات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى مجموعة كبيرة من الهيئات غير الحكومية التي تهدف في مجملها إلى

حث المرأة على الانخراط في الحياة الاقتصادية وترقية نشاطها بما يساعد في تحقيق التنمية الاقتصادية، كل هذا أدى إلى توسيع في النسيج المؤسساتي¹.

وتتطلب المرأة المقاول من الدولة دعما يشمل الدعم الفني والإداري، والذي يتمثل أساسا في التسهيلات المتعلقة بالإجراءات الإدارية كتبسيط الوثائق الإدارية الخاصة بالترخيص والتسجيل، أما المالي فيتعلق بتمويل ودعم التكوين والتدريب، إضافة إلى دعم تكنولوجي وإعلامي في مجال التسويق كالإشهار وترويج المنتجات أو خدمات المقاول.

وإدراكا منها لأهمية إدماج المرأة في التنمية، وسعيها منها على تشجيعها قامت الدولة باتخاذ بعض التدابير بدءاً من الإصلاحات التشريعية، ووصولاً إلى استحداث آليات لدعم المقاولاتية النسوية كما سنوضحه في هذا المحور.

المطلب الأول: الإصلاحات التشريعية

من خلال الدساتير التي عرفت الجزائر ومحاولة منها لإرساء مبدأ عدم التمييز والمساواة بين المواطنين والمواطنات في كل الميادين، أسندت للسلطات العمومية مهمة اتخاذ إجراءات إيجابية لضمان المساواة بين جميع المواطنين، وذلك بعد الالتزامات الواقعة على الدولة بعد توقيعها على اتفاقية "سيداو". ومن ثم فقد دعمت تلك الإجراءات جميعها مساهمة المرأة في الحياة المهنية وأكدت على ضمان حقوقها، وفتحت أمامها كل الفرص المتاحة للرجل من تعليم وعمل في جميع الميادين، وأقرت بحق مساواتها في العمل باعتباره من الحقوق الأساسية لها، فدستور 1996، حسب المادتين 29 و31، أقر بإعطاء المرأة حقوقها وعدم تمييزها عن الرجل،².

وكذلك التعديل الدستوري 2016 الذي أقر ترقية حقوق المرأة في المواد 32 و34 و36، بل ذهب المؤسس الدستوري الجزائري أبعد من ذلك حين أقر مبدأ المناصفة في سوق العمل وفي توليها للمسؤوليات في الإدارات والهيئات العمومية في المادة 36 منه "تعمل الدولة على ترقية التناصف بين الرجال والنساء في سوق التشغيل، تشجيع الدولة ترقية المرأة في مناصب المسؤولية في الهيئات والإدارات

¹ - صاري إسماعيل، سعيداني رشيد، مساهمة المقاول النسوية في إنشاء المشاريع الصغيرة في الجزائر في إطار هيئات الدعم"، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، المجلد 02، العدد 01، جوان 2017، ص 161.

² - انظر دستور 1996 الصادر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 96-438 المؤرخ في 26 رجب 1417 هـ الموافق ل 07 ديسمبر 1996، المتعلق بإصدار نص تعديل الدستور، المصادق عليه في استفتاء 28 نوفمبر 1996، في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ج ر ج، عدد 76، الصادر في 27 رجب 1417 هـ، الموافق ل 28 ديسمبر 1996.

العمومية وعلى مستوى المؤسسات.¹ وتسعى الدولة بترقية دور المرأة الاقتصادية وإدراجها في التنمية، كما أكدت من خلال هذه المادة أن مناصب المسؤولية ليست حكرا على الرجل فقط، وهو نفس المضمون الذي أقره المؤسس الدستوري في التعديل الدستوري الأخير لسنة 2020. من خلال المواد 35 و68 وأكد عليه بضمان المساواة بين الجنسين في الحقوق وخاصة الاقتصادية، وترقية التنافس في سوق التشغيل كذلك. وأكد المشرع الجزائري في كثير من مواده على حرية المقاوله فهي مضمونة وتمارس في إطار القانون المادة 61 من نفس الدستور.²

المطلب الثاني: آليات دعم المقاولاتية النسوية في الجزائر

في إطار الجهود الرامية إلى ترقية المقاولاتية في الجزائر، قامت الدولة بإنشاء أجهزة لدعم ومرافقة المقاولاتية النسوية، باعتبارها أهم متطلبات نجاح مسار هذه المقاولات، حيث أسهمت هذه الآليات في خلق فرص عمل وتخفيض البطالة، ووجدت النساء في هذه الآليات دعما وحلا يمكنهم من المشاركة في الحياة الاقتصادية وتمثل هذه الآليات في :

1- الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة cnac: تم إنشاء هذا الجهاز بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في 06 جوان 1994³، والمتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني على البطالة حيث يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ويهدف إلى حماية العمال المسرحين لأسباب اقتصادية حيث لا تتعدى هذه التكفل 36 شهرا أو هذا التعويض غير المعني من اقتطاع الضمان الاجتماعي.

وجاء بهدف دعم وإتاحة الفرص للنساء في ممارسة نشاطهم، ولمساعدة الفئات التي فقدت مناصب عملها لأسباب اقتصادية أو بشكل لا إرادي لتسهيل إعادة الإدماج، وذلك عبر طرق البحث العلمي عن مناصب العمل والمساعدة في الإجراءات لإنشاء مؤسسة أو عن طريق التكوين أو التحويل.

كما يتم عن طريق تقديم الدعم المالي للمشاريع التي لا تتجاوز 10 ملايين دينار جزائري وفق صيغة التمويل الثلاثي كما يقدم امتيازات ضريبية متنوعة بالإضافة إلى المرافقة الشخصية.

¹ -المادة 36 من القانون رقم 16-01 المؤرخ في 26 جمادى الأولى 1437هـ، الموافق ل 06 مارس 2016م، يتضمن

التعديل الدستوري، ج ر ج، عدد14، الصادر بتاريخ 27 جمادى الأولى 1437هـ، الموافق ل 07 مارس 2016م.

² - أنظر المواد 35-61-68، من التعديل الدستوري، ج ر ج، عدد82، الصادر بتاريخ 25 جمادى الأولى 1442هـ، الموافق ل 30 ديسمبر 2020م، ص 12-16-17.

³ - المرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في 26 محرم 1415هـ، الموافق ل 06 جوان 1994م، المتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين على البطالة، ج ر ج، عدد 44، الصادرة بتاريخ 27 محرم 1415هـ، الموافق ل 07 جويلية 1994م، ص 05.

2- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ansej: أنشأت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996¹، ولقد تم تغيير اسمها إلى الوكالة الوطنية لدعم وترقية المقاولاتية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 20-329 مؤرخ في 22 نوفمبر 2020²، وهي هيئة وطنية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تستهدف شريحة الشباب الذين تتراوح أعمارهم من 19 إلى 35 سنة، لدعمهم ومساعدتهم في إنشاء مؤسساتهم المصغرة، وتتمثل مهمتها كذلك في تقديم المشورة لهم لتنفيذ مشاريعهم الاستثمارية، كما تعتبر بمثابة وسيلة لترقية ونشر روح المقاولاتية، ومنحهم دعما ماليا ومزايا ضريبية طيلة مراحل المشروع والتنسيق مع البنوك العمومية صاحبة التمويل.³

3- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI: أنشأت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بموجب الأمر التشريعي 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001⁴ وهي مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتهدف إلى تقليص آجال منح التراخيص اللازمة إلى 30 يوم بدلا من 60 يوما. وتطلع بمهام أهمها ترقية، تطوير و العمل على استمرارية الاستثمارات في الجزائر، وكذلك استقبال، توجيه ومرافقة المستثمرين بهدف إنشاء مؤسسات عن طريق عدد من الأنظمة التحفيزية والتي تتمحور عموما حول إجراءات الإعفاء والتخفيض الضريبي. كما تكلف أيضا بمتابعة الاستثمارات من خلال التحقق من مستوى التقدم في انجازها ومن مدى احترام المستثمر للقواعد والالتزامات المتفق عليها.

4- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM: تم إنشاء الوكالة بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004⁵ وهي عبارة عن هيئة ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية

¹- المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 24 ربيع الثاني 1417هـ، الموافق لـ 08 سبتمبر 1996م، المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، وتحديد قانونها الأساسي، ج ر ج، عدد 52، الصادر بتاريخ 27 ربيع الثاني 1417هـ، الموافق لـ 11 سبتمبر 1996م، ص 12.

²- المرسوم التنفيذي رقم 20-329 المؤرخ في 06 ربيع الثاني 1442هـ، الموافق لـ 22 نوفمبر 2020م، يعدل ويتم المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 24 ربيع الثاني 1417هـ، الموافق لـ 08 سبتمبر 1996م، المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، وتحديد قانونها الأساسي، ج ر ج، عدد 70، الصادر بتاريخ 09 ربيع الثاني 1442هـ، الموافق لـ 25 نوفمبر 2020م، ص 08.

³- فوجيل محمد، تقييم أداء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في إنشاء ومرافقة"، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، ورقلة، الموسم الجامعي 2008/2009. ص 130.

⁴- الأمر رقم 01-03 المؤرخ في أول جمادي الأولى 1422هـ، الموافق لـ 20 أوت 2001م، المتعلق بتطوير الاستثمار، ج ر ج، عدد 47، الصادر بتاريخ 03 جمادي الثانية 1422هـ، الموافق لـ 22 أوت 2001م، ص 04.

⁵- المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 29 ذي القعدة 1424هـ، الموافق لـ 22 يناير 2004م، المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وتحديد قانونها الأساسي، ج ر ج، عدد 06، الصادر بتاريخ 03 او الحجة 1424هـ، الموافق لـ 25 يناير 2004م، ص 08.

المعنوية والاستقلال المالي، تقع تحت سلطة رئيس الحكومة ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية بعمل نشاطات الوكالة¹، كما جدد المرسوم الرئاسي رقم 11-133 المؤرخ في 22 مارس 2011² الإطار العام للقرض المصغر وآلية تنفيذه.

يهدف كذلك إلى مساعدة الأفراد الذين يعانون من تحقيق استقلاليتهم وكذلك تنمية الروح المقاولاتية والمساعدة على الإدماج الاجتماعي .

لا تمنح الوكالة للمستفيدين المساعدات المالية فقط بل يتعدى ذلك إلى مساعدات غير مالية كالتوجيه والمراقبة على مستوى كل الدوائر، الدراسة التقنية والاقتصادية للمشروع، والتكوين في التربية المالية وتسيير المؤسسة، وكذا إعطاء الفرصة لهؤلاء المستفيدين من المشاركة في المعارض والصالونات أين يتم التعارف بينهم واكتساب خبرات³.

فمعظم هذه الآليات مخصصة للجنسين فلكليهما الحق في الحصول على الدعم من هذه الوكالات دون تمييز لصالح جنس معين بصفة عامة، بالإضافة إلى هذه الوكالات أو الآليات نجد كذلك الجمعيات لها دعم ونصيب كبير للمقاولة النسوية وتهدف هذه الجمعيات إلى تطوير المقاولة في الجزائر والنسوية خاصة، كما تقوم بتنظيم اجتماعات ولقاءات للمقاولات للتعارف، وطرح مختلف المشاكل والصعوبات التي تواجههن في الحياة العملية، كما تم إنشاء مجموعة من الجمعيات التي أخذت على عاتقها مرافقة المقاولاتية النسوية وهيكله عملها ومن أهمها :

-الجمعية الجزائرية للسيدات رئيسات المؤسسات SEVE: نشأت الجمعية في 12 جوان 1993 ومن أهدافها : التكوين ، الإعلام ومساندة المرأة في إنشاء مؤسساتها الخاصة، ومرافقة كل سيدة ترغب في الاستقلال بمؤسساتها الخاصة، كما تعمل على تنظيم دورات تكوينية حول إدارة المؤسسات والتسويق.

- جمعية الإطارات النسوية الجزائرية "أفكار"AFKAR: تأسست سنة 1998 وتعمل على ترقية وتطوير عمل المرأة في الجزائر، ومد يد العون لها من أجل الوصول بها إلى أعلى المراكز، وجعلت من دعم المرأة العاملة شعارها حيث تسعى لحثها وتوعيتها بضرورة السعي إلى تحقيق المزيد من الانجازات على المستوى المهني، كما تقوم على مبدأ مساعدة المرأة العاملة من خلال تحسين ظروف عملها وخلق وسط ملائم لها بالتوفيق بين عملها وتطوير قدراتها وبين مسؤولياتها كأم وربة بيت.

¹ - مغتات صابرينة، واقع المقاولاتية النسوية في الجزائر في ظل تجارب دولية، مجلة العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة جيلالي اليابس، الجزائر، سيدي بلعباس، المجلد 13، العدد 01، جوان 2018، ص 13 و 14.

² - المرسوم الرئاسي رقم 11-133 المؤرخ في 17 ربيع الثاني 1432هـ، الموافق لـ 22 مارس 2011م، المتعلق بجهاز القرض المصغر، ج ر ج، عدد 19، الصادر بتاريخ 22 ربيع الثاني 1432هـ، الموافق لـ 27 مارس 2011م، ص 06.

³ - طويطي مصطفى ، وزاني ليدية ، تقييم آليات دعم المقاولة النسوية في الاقتصاد الجزائري : قراءة إحصائية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، جامعة تامنغست، المجلد 08، العدد 04، ص 625.

- رابطة سيدات الأعمال والمسيرات الجزائريات AME: أنشأت عام 2005 هدفها تشجيع عضوية سيدات الأعمال في الغرفة التجارية والمهنية والجمعيات التجارية، كما تهتم بتوفير إمكانيات جديدة لسيدات الأعمال وأصحاب المهن الصغيرة الجزائريات، لربطهن بعالم الأعمال ومساعدتهن في أعمالهن التجارية¹، بالإضافة لبعض الجمعيات الأخرى الناشطة على المستوى المحلي كجمعية ترقية المرأة الريفية التي ساعدت النساء الريفيات على الحصول على بعض القروض المصغرة.

المطلب الثالث: معوقات إسهام المقاوالتية النسوية الريفية في الجزائر

نتعرض في هذا المجال من خلال الرؤية الشمولية لمشاركة المقاوالتية النسوية الريفية في التنمية، والمعوقات الأساسية التي تقف دون المشاركة الكاملة للمرأة، فنحدد بعضها كالمعوقات الأسرية والظروف الاقتصادية بصفة مختصرة، حيث تواجهها عراقيل تتمثل كآلاتي:

- غياب ثقافة المقاول في جميع المستويات التعليمية وغياب التكوين والمرافقة في هذا المجال.
- صعوبة الحصول على التمويل البنكي لعدم قدرتها على توفير ضمانات كافية، مما يجعلها تلجأ إلى مصادر تمويل خاصة وتبتعد عن الصيغ التمويلية مما يؤدي إلى قلة نجاحها.
- صعوبة التوفيق بين الحياة العائلية والحياة المهنية، حيث أن أغلبية النساء تولي اهتمام كبير لعملها في المنزل، مما يجعلها بعيدة عن التفكير في تطوير وتوسيع نشاطات مشروعها.
- صعوبة الوصول إلى الأسواق (حالة النساء الريفيات) في حين أن المؤسسات الصغيرة تؤكد عدم وجود الاتصال والاستماع إلى شكاويهن من طرف الحكومة.
- انتشار وسيطرة فكرة مفادها إن الرجل أكثر قدرة على تحمل الأمور ذات العلاقة بالمخاطرة والريح والخسارة من المرأة.
- نقص الخبرة للمرأة المقاول في مجال نشاطها يعتبر مشكلة في ظل العمل في بيئة غير مستقرة، فقد يسبب لها التأخير أو عدم اتخاذ القرار في الوقت المناسب².

¹ - طويطي مصطفى، وزاني ليدية، نفس المرجع، ص 629.

² - حجيبي حدة، الحماية القانونية للمرأة في الجزائر، مذكرة ماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه فرع الدولة والمؤسسات العمومية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1 سعيد حمدين، 2013، ص 176.

- التفاوت بين النساء الريفيات والحضرية في الوصول إلى أجهزة المساعدة لإنشاء مؤسساتهن أو عدم وصول النساء الريفيات إلى المعلومة، ومعاناتهن بالقيود المجتمعية.

- تهميش المرأة في المجتمع الريفي مما يجعلها بعيدة عن خطط التنمية، ووضعها في دائرة ضيقة ومحدودة.

- يعاني الكثير من النساء في الريف من العنف الأسري إلى أن القليل منهن فقط يطلبن المساعدة، وكذا الزواج المبكر.

- والعائق الأكبر في اعتقادنا هو المنطق الذكوري السائد في المجتمع الريفي، والذي يؤدي إلى استغلال المرأة الريفية، وإنشاء مقالة باسمها لكن لحساب زوجها أو أخوها أو أبوها، الذي قد يمنعه القانون من إنشاء تلك المقالة.

بالإضافة إلى معوقات الاجتماعية التي تعيق إدماج المرأة في التنمية تتمثل بالعادات والتقاليد التي تحدد دور المرأة داخل المنزل وتعيق من خروجها للعمل، فالمرأة تعاني من سيطرة العادات والتقاليد الاجتماعية السائدة في المجتمع، فالتقاليد والأعراف في المجتمعات تقف عائقا على حركة المرأة وتفكيرها ومشاركتها بأعمال التنمية خارج المنزل، كما إن التربية في بعض الأسر ما زالت تفرق بين الجنسين (الذكور - الإناث) واعتبار المرأة أقل شأنًا من الرجل، وتشكل عائقا حقيقيا أمام مساهمتها في عملية التنمية، فمحدودية إسهام المرأة في التنمية يرجع إلى وضع المرأة التقليدي فالتمييز ضد المرأة ملموس منذ مجيئها، إذ أن تفضيل إنجاب الذكور على الإناث أحد المسائل التي مازالت قائمة في المجتمع بغض النظر عن نوعيته (حضري، ريفي).

خاتمة:

وتعتبر الجزائر من الدول التي بذلت جهود كبيرة من أجل تفعيل مشاركة المرأة الريفية في مختلف المجالات، والمرأة المقاولاتية في الجزائر اقتحمت مجالات مختلفة، وأثبتت وجودها وجدارتها في تحريك عجلة الحياة الاقتصادية، حيث استطاعت توفير مناصب شغل دائمة نسبيا من خلال تجسيد مشروعاتها. المرأة الريفية استغلت محيطها الريفي أحسن استغلال، وساعدها على ذلك خبرتها التي استثمارتها في ميادين مختلفة فحصلت على قروض لإنشاء مصانع للخياطة، وأصبحت منتجاتها التقليدية تعرض في جميع الولايات، كما أقامت مشاتل وبساتين للإنتاج الفلاحي أو حظائر لتربية الحيوانات بهدف زيادة الإنتاج من اللحوم والحليب ومشتقاته، وكل واحدة تشرف على مشروعها بنفسها كسيدة أعمال بعد تشغيل مجموعة فتيات من القرية.

فكثيرات هن من نجحن في مشاريع عن طريق المقالة في إطار أجهزة الدعم المختلفة، والمرأة الريفية لها دور فعال ومساهمة فعالة في التنمية، فدعم مشاركتها ساعد على التصدي لمختلف أنواع التمييز

والعنف ضدها، إلى أنهلا تزال هناك عراقيل تقف دون تحقيق الهدف المقصود، وتعرقل سير عملها، على الرغم من مختلف الآليات التي اعتمدتها الدولة.

ومن النتائج والتوصيات التي نخرج منها في هذه الورقة البحثية:

- اعتبار المرأة الريفية العصب الرئيسي للبنان الاقتصادي والاجتماعي.
- تؤدي النساء الريفيات دورا مهما وأساسي خاصة في الإنتاج الزراعي.
- تعتبر المرأة الريفية نصف المجتمع فلا يمكن أن نستغني عن قدراتها وطاقاتها الإنتاجية.
- تشكل المقاومة النسوية قوة فاعلة داخل النسيج الاقتصادي.
- للمرأة دوافع لممارسة الأعمال المقاوالتية إلا أن هناك عراقيل تعيقها.
- لا يمكن تحقيق التنمية الاقتصادية دون المشاركة الفعالة للمرأة الريفية في جميع جوانب الحياة،
- المرأة الريفية تعتبر محورا رئيسيا في دفع عجلة التنمية المحلية.
- حصة مساهمة المرأة الريفية في التنمية الاقتصادية تعتمد على تعزيز المساواة بين الجنسين والدعم المالي والمعنوي لهذه الفئة.
- إدماج المرأة الريفية في القطاع المقاوالتى يتطلب توفير الظروف المناسبة ومعالجة الصعوبات التي تقف دون تفعيل دورها.
- ينبغي أن تتغير نظرة المجتمع للمرأة الريفية وأن يؤمن بأهميتها ودورها ويعمل على تعزيز مشاركتها في رفع رهانات التنمية وفي جميع نواحي الحياة.
- وللعمل على ترقية المقاوالتية النسوية الريفية يجب دعم الجهودات المبذولة بمجموعة من التدابير يمكن إجمالها فيما يلي بمثابة توصيات لهذه الورقة البحثية :
- إقامة ندوات ودورات تحسيسية حول أهمية المرأة الريفية ومساهمتها في جميع مجالات الحياة.
- دعم المرأة الريفية في إنشاء مؤسسات مصغرة أو متوسطة
- العمل على التوزيع العادل في الحقوق بين المرأة الريفية والحضرية
- تعزيز التكوين المعرفي في مجال التسويق والعلاقات العامة للترويج للمشاريع النسائية.
- الوقوف بشكل مستمر على واقع المرأة الريفية والتحديات والرهانات المستقبلية لتطوير واقع النساء الريفيات خاصة الناشطات في مستثمرات عائلية.
- تنظيم تظاهرات نسوية تجمع الإطارات النسائية الناشطة في مجال تنمية المرأة الريفية .
- الإرشاد والدعم اللازم للمرأة الريفية والمراقبة لتنوع النشاطات وتسويق المنتجات المزروعة وكذا إدماج المرأة الريفية في تعاونيات وجمعيات التنمية الفلاحية والريفية.
- إدماج المرأة الريفية في مختلف البرامج التنموية وتقديم يد العون من مختلف الجهات الرسمية.
- تعزيز حضور المرأة الريفية اجتماعيا رعاية خاصة لدورها الفعال في دفع التنمية.
- تطوير القدرات المهنية والحرفية للمرأة الريفية النشيطة.

- مراجعة سبل التمويل الخاصة بالنهوض بالمرأة الريفية.
- تخصيص تكوين متخصص في المقاولات يأخذ النقائص المدركة وان يرتكز أساسا على تطوير القدرات الشخصية الخاصة بالمقاولات للمرأة الريفية .
- الترويج لإقامة المشاريع الصناعية التي تتماشى وإمكانيات المرأة الريفية والتزاماتها العائلية.
- متابعة تنفيذ المشاريع والبرامج والاستراتيجيات الرئيسية في مجال الترقية النسوية الريفية.
- تنظيم أبواب مفتوحة على مستوى الغرف التجارية لزيادة توعية المقاولات حول الخيارات التمويلية المتاحة وفرص الاستفادة منها.
- تطوير ثقافة المقاولات على جميع مستويات نظام التعليم في الجامعات
- تشجيع مشاركة المرأة الريفية في شبكات وجمعيات أرباب العمل وتوطيد وتعزيز التشاور بين الجمعيات والسلطات العمومية لصالح المقاولات النسوية الريفية .
- تسهيل الحصول على التمويل وتبسيط الإجراءات الإدارية الخاصة بالتسجيل والتسجيل.
- وضع آلية لمراقبة الأجهزة الفاعلة في تجسيد مشاريع التنمية الريفية.
- إعادة النظر في معيار الدعم المالي.

المصادر والمراجع:

أولاً: النصوص القانونية:

1- دستور 1996 الصادر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 96-438 المؤرخ في 26 رجب 1417هـ، الموافق لـ 07 ديسمبر 1996م، المتعلق بإصدار نص تعديل الدستور، المصادق عليه في استفتاء 28 نوفمبر 1996، في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ج ر ج، عدد 76، الصادر في 27 رجب 1417هـ، الموافق لـ 08 ديسمبر 1996م.

2- القانون رقم 16-01 المؤرخ في 26 جمادي الأولى 1437هـ، الموافق لـ 06 مارس 2016م، يتضمن التعديل الدستوري، ج ر ج، عدد 14، الصادر بتاريخ 27 جمادي الأولى 1437هـ، الموافق لـ 07 مارس 2016م.

3- المرسوم الرئاسي 20-442، المؤرخ في 30 ديسمبر 2020، المصادق عليه بموجب الاستفتاء الشعبي 01 نوفمبر 2020، ج ر ج، عدد 82، الصادر بتاريخ 25 جمادي الأولى 1442هـ، الموافق لـ 30 ديسمبر 2020م.

ثانياً: الوثائق الدولية:

-اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، التي اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة وعرضتها للتوقيع والتصديق والانضمام بالقرار رقم 34-180 المؤرخ في 18 ديسمبر 1979، تاريخ النفاذ 03 سبتمبر 1981 طبقاً لأحكام المادة 27.

ثالثاً: القوانين والتنظيمات:

1- الأمر رقم 01-03 المؤرخ في أول جمادي الأولى 1422هـ، الموافق لـ 20 أوت 2001م، المتعلق بتطوير الاستثمار، ج ر ج، عدد 47، الصادر بتاريخ 03 جمادي الثانية 1422هـ، الموافق لـ 22 أوت 2001م.

- 2- المرسوم الرئاسي رقم 11-133 المؤرخ في 17 ربيع الثاني 1432هـ، الموافق لـ 22 مارس 2011م، المتعلق بجهاز القرض المصغر، ج ر ج، عدد 19، الصادر بتاريخ 22 ربيع الثاني 1432هـ، الموافق لـ 27 مارس 2011م.
- 3- المرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في 26 محرم 1415هـ، الموافق لـ 06 جوان 1994م، المتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين على البطالة، ج ر ج، عدد 44، الصادرة بتاريخ 27 محرم 1415هـ، الموافق لـ 07 جويلية 1994م.
- 4- المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 24 ربيع الثاني 1417هـ، الموافق لـ 08 سبتمبر 1996م، المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، وتحديد قانونها الأساسي، ج ر ج، عدد 52، الصادر بتاريخ 27 ربيع الثاني 1417هـ، الموافق لـ 11 سبتمبر 1996م.
- 5- المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 29 ذي القعدة 1424هـ، الموافق لـ 22 يناير 2004م، المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وتحديد قانونها الأساسي، ج ر ج، عدد 06، الصادر بتاريخ 03 أو الحجة 1424هـ، الموافق لـ 25 يناير 2004م.
- 6- المرسوم التنفيذي رقم 20-329 المؤرخ في 06 ربيع الثاني 1442هـ، الموافق لـ 22 نوفمبر 2020م، يعدل ويتم المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 24 ربيع الثاني 1417هـ، الموافق لـ 08 سبتمبر 1996م، المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، وتحديد قانونها الأساسي، ج ر ج، عدد 70، الصادر بتاريخ 09 ربيع الثاني 1442هـ، الموافق لـ 25 نوفمبر 2020م.

رابعاً: الكتب

- 1- منال محمود المشني، حقوق المرأة بين المواثيق الدولية وأصالة التشريع الإسلامي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، الطبعة الأولى 2011.
- 2- زينب منصور حبيب، الإعلام وقضايا المرأة، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، الطبعة الأولى، 2011.

خامساً: الرسائل العلمية

- 1- حجيبي حدة، الحماية القانونية للمرأة في الجزائر، مذكرة ماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه فرع الدولة والمؤسسات العمومية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1 سعيد حمدين، 2013.
- 2- قوجيل محمد، تقييم أداء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في إنشاء ومرافقة"، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، ورقلة، الموسم الجامعي 2008/2009.
- 3- عباوي الزهرة، المسارات الاجتماعية والثقافية للمرأة المقاتلة وعلاقتها باختيار النشاط الاجتماعي دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات المصغرة- ولاية سطيف"، مذكرة ماجستير، تخصص علم الاجتماع، جامعة محمد لمين دباغين، الجزائر، سطيف 02، السنة الجامعية 2014/2015.

سادساً: المقالات

- 1- بن فرج زوينة، بن ضيف خفيضة، التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية من الآليات الناجحة لاستقرار الاقتصاد الوطني عرض تجربة ولاية برج بوعريش"، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، جامعة محمد بوضياف، الجزائر، المسيلة، المجلد 02، العدد 01، مارس 2018.

- 2- بن عبادة سماح، نساء الأرياف منتجات الحياة والغذاء كادحات منسيات، مجلة العرب الأسبوعي، بريطانيا، لندن، السنة 37، العدد 9899، الأحد 26 أبريل 2015.
- 3- بوزيدي، سعاد ، طالب ،دليلة،،"محددات نمو المقاولة النسوية الصغيرة والتنمية الاقتصادية في الجزائر"، مجلة institution et le developpement، جامعة أبو بكر بلقايد، الجزائر، تلمسان، المجلد 2، العدد 01، سبتمبر 2015.
- 4- خالد كواش، بن قمجة زهرة، المقاولة النسوية في الجزائر : الأهمية الواقع والتحديات (دراسة استطلاعية)، مجلة المانجير، المدرسة العليا للتسيير والاقتصاد الرقمي، الجزائر، المجلد 02، العدد 01.
- 5- سلامي منيرة، قريشي يوسف، التوجه المقاوالاتي للمرأة في الجزائر، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، ورقلة، المجلد 08، العدد 08.
- 6- طويطي مصطفى ، وزاني، ليديّة ، تقييم آليات دعم المقاولة النسوية في الاقتصاد الجزائري : قراءة إحصائية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، جامعة تامنغست، المجلد 08، العدد 04.
- 7- عسري احمد، يامة إبراهيم، رهانات تعزيز تمثيل المرأة الريفية الجزائرية في المجالس المنتخبة، دفاثر السياسة والقانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، لجزائر، ورقلة، المجلد 12، العدد 02(2020).
- 8- صاري إسماعيل، سعيداني رشيد، مساهمة المقاولة النسوية في إنشاء المشاريع الصغيرة في الجزائر في إطار هيئات الدعم"، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة ، جامعة الشهيد حمة لخضر ، الوادي ، الجزائر، المجلد 02، العدد 01، جوان 2017.
- 9- مغتات صابرينة، واقع المقاوالاتية النسوية في الجزائر في ظل تجارب دولية، مجلة العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة جيلالي اليابس، الجزائر، سيدي بلعباس، المجلد 13، العدد 01، جوان 2018.

سابعا: الدراسات

- 1- بهيجة حسين ، "المرأة الريفية بين الأوضاع الاقتصادية والتمهيش السياسي، سبتمبر 2012، ورشة عمل المرأة المصرية وصنع القرار، المركز الوطني لاستقلال القضاة والمحاماة، القاهرة، مصر .
- 2- توفيق خذري، عماري علي، المقاوالاتية كحل لمشكلة البطالة لخريجي الجامعة، دراسة حالة لطلبة جامعة باتنة، ورقة مقدمة في المنتدى الدولي حول "إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة"، المنظم من طرف مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، الجزائر، المسيلة، المنظم خلال الفترة 15-16 نوفمبر 2011.